

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا الله الذي تساءلون به بالأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد :

فهذا «كتاب الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية»، وهو مجموعة من الاختيارات الفقهية، اختارها العلامة أبو الحسن البعلبي، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ من كتب وتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وهو رجل ملاً الأرض وشغل الناس بعلمه ودعوته التجديدية الإصلاحية في مختلف

العلوم الشرعية، التي منها الفقه الإسلامي بفروعه ومسائله ، وهو كتاب في الفقه كما هو معلوم، لكنه أخص من كتب الفقه العامة؛ إذ هو مجموعة من الاختيارات العلمية الدقيقة من رجل له قدرة ومكانته العلمية التي قل أن يضاهيه فيها أحد، فاجتمعت في الكتاب هاتان الميزتان اللتان لا تجتمعان لكتاب إلا في النادر، والكتاب جليل القدر، عظيم النفع، حافل بالفوائد والتحقيقات؛ إذ أصبح محط رحال كثير من العلماء المحققين منذ وضعه مؤلفه إلى عصرنا هذا.

وإن الناظر في الكتاب بعين البصيرة والإنصاف لمشرف منه على كتاب زاخر بحسن الاختيار والانتقاء من بين تلك الأقوال والفهوم الكثيرة التي ورثها العلماء الذين سبقوا شيخ الإسلام، رحمهم الله جميعاً. وفي الكتاب - بل في سائر مصنفات شيخ الإسلام - ميزتان ظاهرتان من بين مميزاته العديدة:

الأولى: التعويل على النص والصدور عنه، فالشيخ رحمه الله كان يعتد بالنص قرآناً وسنة، فإذا وجد النص لم ينظر إلى ما عداه، وأفتى بموجبه، غير مكترث بما عليه الأكثر من مخالفة، وما هو بالمعصوم - رحمه الله تعالى -.

وهذا ظاهر في الاختيارات وفي كتبه الأخرى التي أخذ منها مصنف الاختيارات.

الثانية: النظر إلى أسرار الشريعة ومقاصدها وقواعدها العظيمة، وما يحقق صلاح بني آدم في معاشهم ومعادهم.

ومقاصد التشريع لها أرفع المنازل في علوم الشريعة، وقد برع فيها الشيخ رحمه الله، وأتقنه فكان يراعي هذا الجانب في فتاواه وتقريراته ومؤلفاته - رحمه الله تعالى -.

وحسبي في أهمية هذا المؤلف أنه خلاصة بحث وتنقيب عالم متمكن مثل شيخ الإسلام رحمه الله، وقد تعجبت كل العجب من بقاء هذا الكتاب بطبعته الأولى التي سقط منها شيء كثير يخل سقوطه بالمعنى، مع كثرة التحقيق في عصرنا هذا، ولذا استعنت بالله عز وجل وحقت هذا الكتاب؛ راجياً من الله تعالى القبول، وأن يكون عملاً خالصاً لوجهه، إن ربي سميع مجيب.

□ طريقة التحقيق :

كان القصد والهدف الأول من تحقيق هذا الكتاب هو إخراجه بصورة صحيحة كاملة من جهة المادة العلمية كما وضعه مؤلفه، ولكي تتم فائدة القارئ آثرت الاختصار في التعليقات والحواشي؛ ليتم انسجام القارئ مع الكتاب.

وتطوير حواشي وذيول أي كتاب من شأنه تشتيت القارئ، والتقليل من ترابط أفكاره، كما يشعر بذلك كل من يقرأ كتاباً مطول الحواشي. والكتاب له طبعة واحدة بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، وهي طبعة استفاد الناس منها لفترة طويلة، جزى الله محققها كل خير بنشر هذا الكتاب وغيره من كتب السلف، إلا أن المقصود منها كان مجرد إخراج الكتاب دون التركيز على التحقيق والمقابلة التي تخرج الكتاب

بالصورة الجيدة، ولذلك جاءت مليئة بالأخطاء والتحريفات، ومع هذا فيها نقص كثير وظاهر في المادة العلمية، كما سيأتي، وسيلاحظ القارئ ذلك إذا نظر في حواشي هذه الطبعة.

ويمكن أن أجمل طريقة التحقيق فيما يلي:

- ١ - اعتمدت طريقة النص المنتخب من بين المخطوطات.
- ٢ - قابلت المطبوعة على النسخ الخطية التي وجدتتها، وهي أربع نسخ خطية مختلفة كما سيأتي الكلام عليها، وأثبت الاختلافات التي بينها، وما أجد من الاختلافات في النسخ الخطية التي عندي فأثبتته وأنسبه إليها، مقدماً النسخ الثلاث على النسخة الرابعة؛ لأنها ليست عندي كما سيأتي في وصف النسخ الخطية.
- ٣ - أبقيت تعليقات الشيخ محمد حامد الفقي التي في المطبوعة للاستفادة منها، وختمت كل واحدة منها باسمه.
- ٤ - عندما قابلت المطبوعة بالنسخ الخطية وجدت السقط في المطبوعة كثيراً، ولذلك أشير إلى هذا بـ: (ليست في المطبوعة) دون الإشارة إلى النسخة الخطية التي منها الزيادة؛ لأن النسخ الخطية كثيراً ما تتفق جميعاً على الزيادة ويمكن أن يقع ذلك في تصحيح المطبوعة وفق النسخ الخطية، وقد أشير أحياناً.
- ٥ - خرجت الأحاديث التي ذكرها المؤلف رحمه الله وغالبها في الصحيحين أو أحدهما.

هذا وقد كتب شيخنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - وفقه الله - حواشي وتعليقات مفيدة ونفيسة جعلها على نسخته الخاصة، وقد

أضفتها إلى هذه الطبعة بعد إذنه؛ ليعم الانتفاع بها، جزى الله شيخنا كل خير ووفقه لكل ما يحبه ويرضاه، إنه جواد كريم.

وقد ميزت حواشي وتعليقات شيخنا بتصديرها بـ (قال الشيخ محمد العثيمين) - أثابه الله تعالى -.

□ وصف النسخ الخطية :

- ١ - مخطوطة مصورة عن مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية، قسم المخطوطات، وهي برقم (٢٩٣). وهي واضحة الخط، في (٣٠٢) صفحة، في كل صفحة (٢١) سطراً، وهي مكتوبة بالخط الحديث، ورمزت لها بالرمز [أ].
- كتب في آخر هذه المخطوطة: [تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب، بنهار الأربعاء سلخ ربيع الثاني سنة (١٢١٣) على يد فقير الوري وأحوجهم إلى المنان عبده عبدالرحمن، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولمن دعا لهم بالمغفرة، إنه كريم متعال بمنه وكرمه. آمين].
- ٢ - وهي مخطوطة مهمة قديمة مصورة عن مخطوطة الظاهرية، برقم (٢٧٦٣) كتبها عبدالله بن محمد العجلوني في ٢٤ رجب سنة ٨٦٦، وهي وقف على المدرسة الصالحية، عدد الأوراق (٢٠٨) وعدد الأسطر (٢١) وفيها زيادات ليست في جميع المخطوطات وليست قليلة، ورمزت لها بـ [ج] وهي أقدم المخطوطات كما ترى.
- ٣ - مخطوطة مصورة عن دار الكتب في القاهرة، وبعد مقارنتها على المطبوعة وجدت أنها متطابقة مع المطبوعة إلا في أشياء يسيرة، فلعلها

أصل النسخة التي اعتمدها الشيخ محمد حامد الفقي؛ لأنه اعتمد على نسخة الشيخ العلامة محمد بن عبدالرزاق حمزة الذي نقل عليها التصحيحات التي كانت مكتوبة على نسخة مكتوبة بخط العلامة الشيخ سليمان بن إسحاق، كما في مقدمة المطبوعة، ورمزت لها بالرمز [ب].

٤ - نسخة مخطوطة كانت عند شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين - وفقه الله - قابل عليها المطبوعة، وبعد سؤال الشيخ والبحث عنها لم أتمكن من الوقوف عليها، لكن لم تذهب فائدتها؛ لأن الشيخ وفقه الله كان قابلاً لمقابلة دقيقة فاستفدت من هذه المقابلة الموجودة على نسخة الشيخ الخاصة واعتبرتها بمثابة المخطوطة، ولم أجعل لهذه النسخة رمزاً، بل أشير للاختلافات المأخوذة منها بعبارة: (وفي نسخة الشيخ محمد العثيمين...).

وفي كل واحدة من هذه المخطوطات زيادة ليست في الأخرى، وقد أثبت كل ذلك، والله الحمد.

□ الطبعة الأولى للكتاب :

ليس لهذا الكتاب فيما أعلم إلا طبعة واحدة هي التي أخرجها الشيخ محمد حامد الفقي، رحمه الله وجزاه الله كل خير بما نشر من المؤلفات النفيسة، ولم يعتمد فيها إلا على مخطوطة واحدة عليها تصحيحات مأخوذة من نسخة خطية بقلم الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله، ولعله لهذا السبب لم تكد تخلو صفحة من الكتاب من خطأ أو نقص أو تحريف، وإليك بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

١ - نقص سطر أو أكثر، وله أمثلة كثيرة جداً:

في المطبوعة ص ٦ ما يلي:

قال القاضي: قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس [الحلقة]، قال أبو

العباس: ...

بينما العبارة في هذه الطبعة هكذا:

قال القاضي: قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس [المكحلة] [وأجاز

الضبة فإنها في العادة تستعمل في الحاجة، وهو كسر الإناء، ومنع من

الحلقة؛ لأنها تستعمل عند عدم الحاجة، ولهذا تستعمل مع صحة الإناء،

وكذلك رأس المكحلة والقوارير تستعمل للزينة] قال أبو العباس:

فما بين القوسين بمقدار ثلاثة أسطر ليس في المطبوعة واستدرك من أ

وج، وراجع أمثلة هذا في ص ١٢، ١٦، ٤٤، ٦٠، ٧٦، ٣١٩، ٤٥٩، من

هذه الطبعة.

٢ - نقص كلمة أو كلمتين، وهو كثير جداً، لا تكاد تخلو منه صفحة،

انظر حواشي الكتاب، وقد يكون هذا النقص مخلاً جداً بالمعنى، ومن

أمثلة ذلك:

جاء في المطبوعة عبارة: لأن مشيئة العباد ومشيئة الله لا تدرك.

وهي في النسخ الخطية هكذا: لأن مشيئة العباد [تدرك] ومشيئة الله لا تدرك.

ولهذا أمثلة كثيرة.

٣ - تحريف يحيل المعنى في كثير من المواضع، ومن أمثلة ذلك:

جاء في المطبوعة ص ١٦٦ عبارة: وللمظلوم الاستعانة بمخلوق [فإذا

خافه فالأولى له....].

وهي في النسخ الخطية هكذا: وللمظلوم الاستعانة بمخلوق [فبخالقه أولى فله....] والتصحيح من أوب وج، انظر ص ٢٤١ من هذه الطبعة. وفي المطبوعة ص ١٤٦ عبارة: فقياس المذهب في الحوالة على [ولي اليتيم] ونحوه: وجوبها. وهي في النسخ الخطية هكذا: فقياس المذهب في الحوالة على [مليء] وجوبها. انظر ص ٢١٤ من هذه الطبعة. هذه بعض الأمثلة أردت التوضيح من خلالها، ومن أراد الاستزادة فهو موضح في حواشي الكتاب، مع العلم أنني لم أكرر عبارة [ليست في المطبوعة] في الحاشية، وإنما أجعل لكل العبارات التي ليست في المطبوعة رقماً واحداً، فيكون في متن الكتاب أكثر من عبارة بينما في الحاشية كتبت مرة واحدة (ليس في المطبوعة).

هذا وقد أعطيت نسخة من الكتاب - قبل طباعته - لفضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد - وفقه الله - للاستفادة مما قد يبيده من ملاحظات وتوجيهات، وقد قرأ - أثابه الله - مقدمته وبعض المواضع منه، وكتب ملاحظات مهمة استفدت منها، كما كتب توجيهاً نفيساً، أنقل نصه ليستفيد منه من وقف عليه، قال - وفقه الله تعالى -: (الحمد لله. أما بعد: فالعمل في هذا الكتاب يحتاج إلى أمرين: توثيق النص، وهذا حصل بحمد الله من المحقق بالمقابلة على عدد من المخطوطات. وتوثيق الاختيارات وهذا لم يتعرض له المحقق، وهو من الأهمية بمكان سواء في تحقيق هذا الكتاب أو بعمل مفرد بالموازنة مع المطبوع من كتب شيخ

الإسلام - رحمه الله تعالى - وما ذكره ابن القيم في كتبه، وما ذكره ابن مفلح
في الفروع وهو نحو ٨٢٥ من الاختيارات التي ذكرها عن شيخه، وما ذكره
المرداوي في الإنصاف. وبالله التوفيق) انتهى كلامه، أثابه الله - تعالى - .
هذا وأسأل الله جل وعلا أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن
يتقبله بقبول حسن، إنه هو ولي ذلك والقادر عليه، صلى الله على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه / أحمد بن محمد بن حسن الخليل



ترجمة المؤلف «متقي الاختيارات»

علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان العللاء، البجلي ثم
الدمشقي، الحنبلي، ويُعرف بابن اللحام، وهي حرفة أبيه شيخ الحنابلة في
وقته.

وُلِدَ بعد الخمسين والسبعمئة ببعلبك، ونشأ في كفالة خاله؛ لكون
أبيه مات وهو رضيع، فعلمه خاله صنعة الكتابة^(١) ثم حُبب إليه الطلب
فطلب بنفسه، وتفقه على الشمس بن اليونينة، ثم انتقل إلى دمشق وتلمذ
لابن رجب وغيره.

قال البرهان ابن مفلح في طبقاته: وبلغني أنه أذن له في الإفتاء.
وأخذ الأصول عن الشهاب الزهري، ودرس وناظر واجتمع عليه الطلبة
وانتفعوا به، وصنف في الفقه والأصول.

وبرع في مذهبه ودرس وأفتى، وشارك في الفنون، وناب في الحكم،
ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده، وكانت مواعيده حافلة،
ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم، مع حسن المجالسة،

(١) في ترجمة البجلي التي في السحب الوابلة، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، أن
خاله علمه صنعة (الكبابي) بدل (الكتابة) والذي في المصادر هو الذي أثبتته.

ترجمة المؤلف «منتقى الاختيارات»

علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان العلاء، البعلبي ثم
الدمشقي، الحنبلي، ويُعرف بابن اللحام، وهي حرفة أبيه شيخ الحنابلة في
وقته.

وُلِدَ بعد الخمسين والسبعمئة ببلدك، ونشأ في كفالة خاله؛ لكون
أبيه مات وهو رضيع، فعلمه خاله صناعة الكتابة^(١) ثم حُبِبَ إليه الطلب
فطلب بنفسه، وتفقه على الشمس بن اليونينة، ثم انتقل إلى دمشق وتلمذ
لابن رجب وغيره.

قال البرهان ابن مفلح في طبقاته: وبلغني أنه أذن له في الإفتاء.
وأخذ الأصول عن الشهاب الزهري، ودرس وناظر واجتمع عليه الطلبة
وانتفعوا به، وصنف في الفقه والأصول.

وبرع في مذهبه ودرس وأفتى، وشارك في الفنون، وناب في الحكم،
ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده، وكانت مواعيده حافلة،
ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم، مع حسن المجالسة،

(١) في ترجمة البعلبي التي في السحب الوابلة، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، أن
خاله علمه صناعة (الكبابي) بدل (الكتابة) والذي في المصادر هو الذي أثبتته.

وكثرة التواضع.

وناب في الحكم عن قاضي القضاة علاء الدين بن المنجي رقيقاً
للشيخ برهان الدين ابن مفلح، ثم ترك النيابة وتوجه إلى مصر، وعُين له
وظيفة القضاء فلم ينبرم ذلك، ثم ترك الحكم بأخرة وانجمع على
الاشتغال.

ويقال: إنه عرض عليه قضاء دمشق استقلالاً، فأبى.

وصار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح، فانتفع الناس به.
وقد قدم القاهرة - بعد الكائنة العظمى بدمشق - فسكنها، وولي
تدريس المنصورية، ثم نزل عنها، وعين للقضاء بعد موت الموفق ابن نصر
الله، فامتنع فيما قيل، واستقر مدرس المنصورية.

ومات بعد ذلك بيسير في يوم عيد الأضحى - وقال ابن المقرئ: عيد
الفطر - سنة ثلاث وثمانمائة وقد جاز الخمسين.

فمن مصنفاته: «القواعد والفوائد الأصولية» وهو مطبوع، و«الأخبار
العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية» و«تجريد العناية
في تحرير أحكام النهاية»^(١).

(١) ترجم للمؤلف في عدد من كتب التراجم كما سيأتي، بيد أن أتم ترجمة له هي مجموع
ما في الضوء اللامع وشذرات الذهب، ولذلك ذكرت له ترجمة من مجموع ما في
هذين المصدرين.

مصادر الترجمة: الضوء اللامع ٣٢/٥، شذرات الذهب ٣١/٧، الرد الوافر (١٨٥)،
إنشاء الغمر ١٧٤/٢، المقصد الأرشد ٣٧/٢، السحب الوابلة ٧٦٥/٢، وذكر محققه
بعض المصادر الأخرى.

صفحات من المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ اللَّهِ
 كِتَابُ الطَّهَارَةِ بَابُ الْمَبَاهِ الطَّهَارَةُ تَامِرَةٌ تَكُونُ مِنَ الْأَصْيَانِ لَا تَمُرُّ بِكَوْنٍ
 مِنَ الْأَحْدَاثِ الْمُنَافِعَةِ فِي الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ عَلَى أَحَدِ الْأَوَّلِ
 عَلَى أَحَدِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا مِنْ اللَّهِ عِجَابًا
 وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكَ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
 وَيُطَهِّرَكَ تَطْهِيرًا وَمِنْ الثَّلَاثِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَقَدْ
 اختلف العلماء في الطَّهْرِ فَمِنْهُمْ مَعْنَى الطَّاهِرِ أَمْ لَا وَهَذَا الْفَرْقُ مَعْرُوفٌ
 بَيْنَ الْمُنَافِعَةِ مِنَ اتِّبَاعِ الْأَمَّةِ الْأَمْرُ بَعْدَ فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ
 وَالثَّانِي وَاحِدُ الطُّهُورِ سَعْدُ الطَّاهِرِ لَا يَزِمُ وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ
 أَبِي حَنِيفَةَ بَدَلُ الطَّاهِرِ هُوَ الطُّهُورُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْخَيْرُ فِي رَفْعِ الْخَطَايَا
 فِي السَّلَةِ أَنْ صَبَّغَ الْزَّوْمَ وَالتَّعْدِي لَفْظٌ بِجَمْعٍ يُرَادُ بِهِ الْزَّوْمُ وَفِي السَّلَةِ
 الْخَيْرُ الْفَعْلُ يُرَادُ بِهِ التَّعْدِي الْفَقِيهِيُّ قَالَ أَوَّلُهُمْ أَنْ يُرَادَ بِالْإِزْمِ
 مَا لَا يَنْصَبُ الْفِعْلُ بِهِ يُرَادُ بِالْمُتَّعِدِي مَا يَنْصَبُ لِلْفِعْلِ بِهِ فَيُزْمِ
 لَا تَفْرُقُ فِيهِ الْعَرَبُ بَيْنَ فَاعِلٍ وَفِعْلٍ فِي الْزَّوْمِ فَمِنْ قَوْلِهِ أَنْ فِعْلًا هَذَا
 بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنْ أَنْ كَلَامُهُمْ مَا مَفْعُولٌ بِهِ كَمَا قَالَ كَثِيرٌ مِنْ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ
 أَصَابَ وَمِنْ أَعْتَقَدَ أَنْ فِعْلًا يَمْتَنِعُ فَعْلًا لِمَا فِي فَقَدْ أَصَابَ وَلَمَّا أَعْتَقَدَ
 الْحَكَمِي الْفَقِيهِيُّ فَيُزْمِ بِالْمَلَا الَّذِي يَتَّخِذُ بِهِ فِي رَفْعِ الْحَدِّ بِخِلَافِ مَا
 كَانَ كَالْأَدَهَانِ وَالْأَلْبَانِ وَعَلَى هَذَا فَلَفْظُ طَاهِرٍ فِي الشَّرْعِ أَعْمُ مِنْ لَفْظِ
 طَهْرٍ فَكُلُّ طَهْرٍ طَاهِرٌ وَلَيْسَ كُلُّ طَاهِرٍ طَهْرًا وَقَدْ غَلَطَ الْفَرِيقَانِ فِي
 ظَنِّهِمْ أَنَّ طَهْرًا مَعْدُولٌ عَنْ طَاهِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِمَا يَتَّخِذُ بِهِ فَإِنْ عَرَبَ
 قَوْلَ طَهْرٍ وَجَوْرَ لِمَا يَتَّخِذُ بِهِ وَيُؤْتَى بِهِ وَبِالضَّمِّ لِلْفِعْلِ الَّذِي

بالتوب خاصة وهو قول أبي حنيفة وإذا قال له على من درهم إلى عشرة
 أو ما بين الدرهم إلى عشرة قلنا أوجه أحدها يلزمه تسعة وثانيها
 عشرة وثالثها ثمانية والذي ينبغي أن يجمع بين الطرفين من
 الأعدل إذا قال من واحد إلى عشرة لزمه خمسة وخمسون
 إن أدخلنا الطرفين وخمسة وأربعون إن أدخلنا البتد فقط وأربع
 وأربعون إن أخرجناهما ويعتبر في الأقدار عرف المتكلم
 فيعمل مطلق كلامه على أقله حتى يتلائم والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم الكتاب بعون الله الملك الوهاب بهنا من الأمر بعاشق
 به ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ الف ومائتين وثلاث
 عشر سنة على يد أفقر الورثة وأحوجهم
 إلى الخلفان عبده عبد الرحمن غفر الله
 له ولوالديه ولجميع المسلمين
 ولين دعاهم بالمغفرة
 إنه كريم متق
 آمين
 آمين



وحلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

تسليماً شيراً وأحمد لله رب
 العالمين آمين
 اللهم آمين
 آمين



الصفحة الأخيرة من المخطوطة أ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

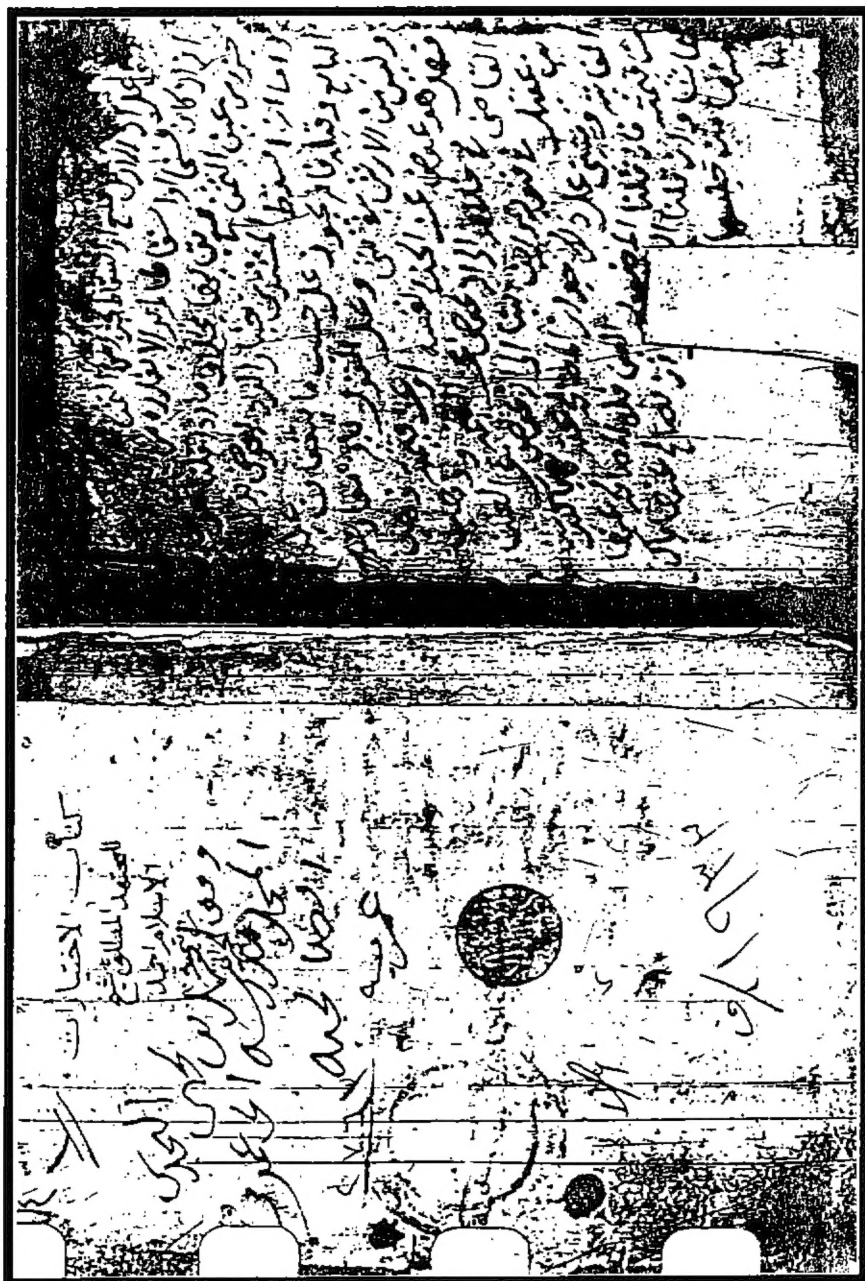
باب المياه الطهارة تارة تكون من الايمان النجسة وتارة
من الاعمال الجيئة وتارة من الاحداث المانعة فمن الادلى
قوله تعالى وثيابك فطهر على احد الاقوال وقوله تعالى فيه
رجال يحبون ان يتطهروا الآية ومن الثاني قوله تعالى وان كنتم
جنبا فامسحوا وقد اختلف في الطهور هل هو بمعنى الطاهر ام لا
وهذا التراجع معروف بين التأخرين من اتباع الائمة الاربعة قال
كثير من اصحاب مالك واحمد والشافعي الطهور متعد والطاهر لازم
وقال كثير من اصحاب ابي حنيفة الطاهر هو الطهور وهو قول اخرب
وفصل الخطاب ان صيغة الزوم والتعدى لفظ يحمل يراد به
الزوم الطاهر يتناول الماء وغيره وكذلك الطهور فان النبي صلى
الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ولكن لفظ الطاهر يقع على
جامعات كثيرة كالثياب والاطعمة وعلى مائعات كثيرة كالادهان
والالبان وتلك لاقل ان يطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور قلت
وذكر

الصفحة الأولى من المخطوطة ب

الذى يتصل احدهما بالارض عادة كالقرباب في السيف وانما تم في
 الفصل لان ذلك اقرار بهما وكذلك الزيت في الزق والتمرة في الحراب
 ولو قال غصبت ثوباً في منديل او اخذت منه ثوباً في منديل كان اقراراً
 بهما لانه عندي ثوب في منديل فانه اقرار بالثوب خاصة وهو قول
 ابي حنيفة واذا قال له على من درهم الى عشرة او ما بين الدرهم الى عشرة
 فلما اوجه احدها يلزم تسعة وثانيتها عشرة وثالثها ثمانية
 والذي ينبغي ان يجمع بين الطرفين من الاعداد فاذا قال من واحد
 الى عشرة يلزم خمسة وخمسون ان ادخلنا الطرفين خمسة واربعون
 ان ادخلنا البتة فقط واربعة ان اخرجناها ويعتبر في الاقرار
 عرف التكلم فيعمل مطلق كلامه على اقل محتملوه والله سبحانه
 وتعالى اعلم

تم نسخ هذا الكتاب برسم الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل
 اية الثقة شيخنا واستاذنا محمد محمود بن التلاميذ للمركزى الشقيق
 وذلك في يوم الخميس ١٧ ذى القعدة ١٤١٤ هـ احدى وعشرين
 وثلاثمائة والف وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ولحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من المخطوطة ب



الصفحة الأولى من المخطوطة ج

٢٣٣ ص ٢٣٣ جازلسن: جميع المصنف

الأخبار العامية

بسم الله الرحمن الرحيم

النسخة من الاختيارات التي في هذه
كانت تعرف على نسخة خطية قاله
كاتبه من الصالح المعتبرين

من فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

اختارها العلامة الشيخ

علاء الدين ابن الحسن بن محمد بن عثمان بن القيم المشيخ

المتوفى سنة ٨٠٣ هـ

يتحقق القبر إلى غفر الله ومغفرته

محمد بن أبي الفتح

محمد بن أبي الفتح

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

مكتبة دار الفقه

٧٩٠١٢ ت